

البيئة التمكينية للخدمات الالكترونية في الجمهورية اليمنية



م/ أحمد الطيار

مدير عام الشبكات والحاسب الآلي – المركز الوطني للمعلومات – اليمن

مدير مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات

Email: altiar@y.net.ye

Mobile: 00967777720745

البيئة التمكينية للخدمات الالكترونية في الجمهورية اليمنية

تم العمل في إيجاد البنية التمكينية للخدمات الالكترونية في اليمن من خلال عدد من المحاور وعلى النحو التالي:

أولاً: التأسيس للخدمات الالكترونية من خلال:

■ تنفيذ مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات

ثانياً: بناء الثقة بالخدمات الالكترونية وحمايتها من خلال عدد من التشريعات:

■ قانون المعلومات

■ السياسة العامة لأمنية المعلومات وتقنياتها

■ قانون المعاملات الالكترونية

ثالثاً: إيجاد بنية تحتية اتصالية

■ شبكات الحزم العريضة

أولاً: التأسيس للخدمات الإلكترونية:

تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ إقامة منظومة معلوماتية وطنية تكفل إنتاج وتوفير المعلومات التي تفي بالاحتياجات في كافة مجالات أنشطة المجتمع وتشكل ركيزة أساسية داعمة لصناعة المحتوى الرقمي وإدخال التطبيقات الإلكترونية في مختلف الأعمال والمعاملات والخدمات المجتمعية.

❖ إيجاد نظام مؤسسي متقدم في المجال المعلوماتي، ينتظم في تكوين بنيوي متكامل، قادراً على إدارة التطور المعلوماتي بطرق ومنهجيات علمية حديثة.

❖ تهيئة الشروط والمتطلبات اللازمة للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية.

أولاً: تأسيس الخدمات الالكترونية: يتبع

- ❖ أتمتة إجراءات تنفيذ الأنشطة والأعمال لدى الأجهزة والمؤسسات في القطاعات المختلفة.
- ❖ وضع أسس تقديم الخدمات للمواطنين بشكل الكتروني.
- ❖ إنشاء شبكة حكومية آمنة.
- ❖ حوكمة المعلومات في المؤسسات الحكومية.
- ❖ إنشاء **National Data Center**.
- ❖ تقديم الاستشارات الفنية والمساهمة في بناء شبكات الحاسوب لدى الأجهزة والمؤسسات في القطاعات المختلفة.
- ❖ تدريب الكادر ومحو أمية الحاسوب.

ثانياً : بناء الثقة بالخدمات الالكترونية وحمايتها

قانون المعاملات الالكترونية

قانون المعلومات

السياسة العامة لأمنية المعلومات وتقنياتها

ومن أجل تحقيق
الضمانات الكافية
لأمنية المعلومات
والخدمات
الالكترونية وتأمين
نظم فعالة للحفظ
والخزن
الاستراتيجي
المعلوماتي.

قانون المعاملات الإلكترونية

❖ مادة (11): يعتبر السجل الإلكتروني سجلاً قانونياً ويكون له صفة النسخة الأصلية إذا توافرت فيه الشروط التالية:

- أن تكون البيانات والمعلومات الواردة في ذلك السجل قابلة للاحتفاظ بها وتخزينه بحيث يمكن في أي وقت الرجوع إليها.
- إمكانية الاحتفاظ بالسجل الإلكتروني بالشكل الذي تم به إنشاؤه أو إرساله أو تسلمه أو بأي شكل يسهل به اثبات دقة البيانات والمعلومات التي وردت فيه عند إنشائه أو إرساله أو تسلمه.
- دلالة البيانات والمعلومات الواردة في السجل على من ينشؤه أو يتسلمه وتاريخ ووقت إرساله وتسلمه.

❖ مادة (15):

- تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لإبداء الإيجاب أو القبول بقصد إنشاء التزام تعاقدي.
- تعتبر رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ سواء صدرت عنه ولحسابه أو بواسطة وسيط إلكتروني معد للعمل آلياً بواسطة المنشئ أو من ينيبه.

قانون المعلومات

- ❖ المادة (57): كل نظام من أنظمة المعلومات المستخدمة لدى الجهات المعنية يجب أن تتوفر فيه القدرة على التحقق وإثبات مسئولية التصرفات في إدخال ومعالجة وحفظ واسترجاع المعلومات والوصول للنظام.
- ❖ المادة (58): كافة النظم والبرمجيات التطبيقية التي يتم إدخالها وبنائها واستخدامها لدى الجهات المعنية يجب أن تتوافر فيها المعايير الأمنية التي تضمن موثوقيتها وسلامة انتظام تشغيلها.
- ❖ المادة (59): على كافة الجهات المعنية وضع وتطبيق القواعد والإجراءات الإدارية والفنية والفيزيائية الكافية لحماية نظم وشبكات المعلومات لديها وتأمين استمرارية وانتظام تشغيلها.
- ❖ المادة (60): البيانات والمعلومات الشخصية للمواطن حق من حقوق الفرد الأساسية، ولا يجوز جمعها أو معالجتها أو حفظها أو استخدامها خلافاً للدستور والقوانين النافذة.

السياسة العامة لأمنية المعلومات وتقنياتها

وفيها تم وضع التوجهات العامة التي يجب على الجهات الحكومية الالتزام في إطارها بتطوير وتحديد إجراءات التحكم الخاصة بها لضمان أمن بياناتها و معلوماتها و بما يحقق المحافظة عليها كمورد هام يتطلب الحفاظ عليه و تفعيل الآليات اللازمة للقيام بذلك. وذلك بالاستناد على المعايير والضوابط والإجراءات العلمية والتجارب العالمية الناجحة في هذا الجانب، وفي هذا الإطار تم وضع وثيقة السياسة العامة لأمنية المعلومات وتقنياتها لتحقيق الآتي:

- تقديم إطار معرفي لأمن المعلومات .
- وضع السياسات والمعايير العامة اللازمة لتحقيق أمن المعلومات .
- تحديد مسؤوليات وأدوار الجهات المعنية تجاه تطبيق سياسات ومعايير أمن المعلومات.
- تحديد منهجية تطبيق سياسة ونظام أمن المعلومات .

ثالثاً: إيجاد بنية تحتية اتصالية

أولاً: مشروع نظام تنمية البروتوكولات المتعددة / بروتوكول الإنترنت (IP/MPLS)

يأتي هذا المشروع في إطار تحديث شبكة التراسل الوطنية حيث ستمثل هذه الشبكة العمود الفقري (Backbone) لربط جميع الشبكات والخدمات والتي تقدمها شبكة النفاذ (Access Network) مثل الخدمات ذات السعات الواسعة النطاق (xDSL, VoIP, FTTx, VPN, WiMax).

ثانياً: مشروع شبكات الجيل القادم الـNGN

❖ الهدف الاستراتيجي من هذا المشروع هو بناء أنظمة وشبكات متعددة الخدمات تغطي معظم مدن الجمهورية اليمنية، وهذه الانظمة والشبكات سوف تقدم خدمات منافسة وخاصة في الحزم العريضة لخدمات الاتصالات مثل (الصوت، المعلومة، الفيديو والوسائط المعتمدة).

❖ تزويد المشتركين بخدمات اتصالات نوعية تلبي احتياجات المجتمع.

ثالثاً: إيجاد بنية تحتية اتصالية

ثالثاً: مشروع الـWIMAX

يهدف مشروع واي ماكس إلى تقديم خدمات الانترنت اللاسلكي عريضة النطاق والربط بين الشبكات لشركات الأعمال والمراكز الحكومية وتقديم خدمات الصوت (VOIP) وتستهدف هذه الخدمة:

- ❖ مستخدمي الانترنت عريض النطاق (شركات وأفراد)
- ❖ تراسل المعطيات الشركات والجهات الحكومية
- ❖ مستخدمي الانترنت في المناطق النامية
- ❖ مستخدمي الخدمات النقالة للأنترنت والهاتف



شكرا لكم على الإصغاء

م/ أحمد الطيار

مدير عام الشبكات والحاسب الآلي – المركز الوطني للمعلومات – اليمن

مدير مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات

Email: altiar@y.net.ye

Mobile: 00967777720745